كل النصوص والمقالات الواردة في العدد لاتعبّر بالضرورة عن رأي الحزب ماعداالافتتاحية والبيانات الموقعة من الحزب والبيانات الصادرة عن هيئة التنسيق الوطنية التي حزبنا أحد الأحزاب المنضوية بها

الافتتاحية:

الوضع السوري الجديد منذ يوم 8 كانون الأول 2024

- من نص البرنامج السياسي للحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)- عام 2026 -

لم يسقط النظام السوري بفعل قوة سورية ذاتية مضادة، بل إذا شئنا الدقة فإن النظام منذ سقوط شرق حلب بيديه بفعل توافق روسي- تركي في 22 كانون الأول 2016 وحتى توقيع اتفاقية موسكو بين بوتين وأردوغان في 5 آذار 2020 التي ثبتت خطوط المتحاربين على الأرض السورية، كان وضعه العسكري- الأمني أفضل من المعارضة العسكرية السورية، وهذا الوضع استمر حتى يوم هجوم المعارضة العسكرية على حلب انطلاقاً من إدلب في يوم 27 تشرين الثاني 2024 وهو ما قاد إلى سقوطه في يوم 8 كانون الأول 2024، فإذا ما أريدت الأمانة الفكرية – السياسية، فإن سقوط النظام السوري كان بفعل توازنات اقليمية جديدة نتجت عن انهيار محور ايران الاقليمي على إثر حربي غزة ولبنان بعد هجوم حركة حماس على منطقة غلاف غزة في يوم 7 أكتوبر 2023، وبفعل توازنات دولية جديدة جعلت روسيا ضعيفة في سوريا بفعل انشغالها في الحرب الأوكرانية منذ عام 2022، وكما كانت تقاربات واشنطن مع طهران في موضوع الاتفاق النووي عام 2015 مساعدة على منع النظام السوري من السقوط بفعل غض نظر واشنطن عن مساندة طهران وأذرعها للنظام عسكرياً واقتصادياً فإن الولايات المتحدة كانت موافقة عام 2015 على دخول الروس العسكري الذي جعل ميزان القوى العسكري يميل لغير صالح المعارضة السورية، فالوضع الذي حفظ النظام السوري من السقوط بفترة 2011-2015 كان بثنائية ايرانية-روسية مع غض نظر أمريكي فيما كان عامل سقوطه هو ضعف حماته في ايران وروسيا بفترة 2022-2024.

العامل الخارجي هو الأقوى في تحديد شكل النظام السوري الجديد في مرحلة ما بعد سقوط النظام القديم بيوم 8 كانون الأول 2024، ويمكن القول بأن هذا النظام لم يتشكل بعد، والولايات المتحدة هي الأقوى في سوريا الجديدة ثم تركيا وبعدهما اسرائيل، وهناك (صراع على سوريا) و(صراع في سوريا)، ومن الواضح أن البلد لا يملك الاستقلال، والأزمات التي ورثها السوريون من مرحلة 8 آذار 1963-8 كانون الأول 2024، يلعب بها وعليها وفيها اللاعبون الخارجيون، كما لعبت واشنطن وطهران في عراق ما بعد صدام حسين، إضافة لـلعب على الأزمات الجديدة التي ولدتها سلطة ما بعد 8 كانون أول 2024.

النظام السوري الجديد، بما فيه السلطة السورية القادمة، سيتم تحديدهما من خلال معادلات علاقات القوة في ثالوث واشنطن– أنقرة– تل أبيب، مع ملاحظة أن توافقات الولايات المتحدة مع تركيا حيال سوريا ما بعد بشار الأسد هي أعلى من توافقاتها مع اسرائيل، ومن الواضح أن الحكام الجدد في دمشق كانوا محكومون بمعادلات ذلك الثالوث طوال فترة ما بعد 8 كانون الأول 2024 ولا يستطيعون تجاوزها، وعندما حاولوا تجاوزها في محافظة السويداء بتموز 2025 تم رفع الكرت الأصفر، ومفاوضات الحكام الجدد مع قوات سوريا الديمقراطية– قسد هي أكبر مثال على معادلات القوة المشار إليها، ومآلاتها محكومة بها، وحتى التوجهات الأيديولوجية الاسلامية لحكام دمشق الجدد ستكون محكومة بمعادلات القوة بهذا الثالوث الخارجي، وهي لن تكون مقررة أو راسمة للشكل المستقبلي للنظام السوري الجديد، بل ستتكيف معه وستكون تلوناتها القادمة وفقاً لمعادلاته.

كمجمل: ما جرى يوم 8 كانون الأول 2024 من سقوط للنظام السوري هو حدث مفصلي ايجابي حيث طويت أكبر صفحة سوداء في التاريخ السوري بعد تضحيات عظيمة قدمها الشعب السوري عبر سنوات من نضاله ضد نظام الطاغية، ولكن الصفحة الجديدة لا يستطيع فرد من السوريين ولا تيار سياسي بمفرده كتابتها، وإنما يجب أن تكون هذه الصفحة الجديدة حصيلة لتوافق وطني سوري جديد عبر مؤتمر وطني عام.

يشير استمرار وتيرة العنف والفوضى الأمنية إلى الحاجة الماسة لمراجعة المسار السوري اللاحق لسقوط النظام، بعد أنْ وضح أن المسار القائم يقود البلد إلى اضطرابات جديدة بعد الاضطراب الذي أنتجه حكم بشار الأسد وأبيه، وإذا كانت ديكتاتورية حافظ الأسد وابنه قد قادت سورية إلى الخراب فإن أي ديكتاتورية لاحقة ستقود سوريا إلى التفكك والتشظي، ومن الواضح أن انفراد فرد واحد بالحكم، أو استئثار تيار أيديولوجي سياسي بمفاصل السلطة والإدارة والمناصب، قد أصبح وصفة تقود سوريا للهاوية.

رؤية تكتيكية:

أولا: استثمار عملية التشكل من أجل بناء تحالفات أشمل وأكثر فعالية تُبنى على توجهات :

1–المواطنة المتساوية بمعزل عن الدين والطائفة والقومية والإثنية والجنس والاتجاه السياسي.

2–والحريات الأساسية في حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات وانشاء وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية وحرية التظاهر والاضراب.

3–والانتقال الجامع الشامل عبر مؤتمر وطني عام تأسيسي على أساس القرار الدولي 2254.

ثانيا: الموقف من السلطة الجديدة من الناحية التكتيكية ينبني على ضوء ممارساتها وبالقطعة وليس بالجملة.

ثالثا:–الأولوية هي متمحورة الآن حول مفهوم البناء الوطني – الديمقراطي سواء في قضايا:

1– العلاقة مع الخارج ،2– أوفي بناء الوطن ، 3– وتجاوز الانشطارات الجغرافية،4– وانشاء تسوية سياسية سورية بمظلة دولية عبر مؤتمر وطني عام، تحضره كافة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، على أن تكون له صلاحيات المؤتمر التأسيسي لسلطات تنفيذية وتشريعية ولهيئة دستورية تصوغ دستوراً جديداً تجري على أساسه الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية، كما تتحدد من خلال الدستور علاقة المركز مع الأطراف وحدود مركزية الحكم في العاصمة وحدود اللامركزية ونطاقها.

رابعا: الحل للأزمة السورية ، كأزمة مركبة داخلية– اقليمية– دولية، لا يمكن أن يكون إلا عبر مظلة الأمم المتحدة من أجل تطبيق القرار2254بكافة مندرجاته. الأزمة السورية مازالت مستمرة حتى بعد سقوط النظام السابق في يوم8كانون الأول2024.

خامسا: المواطنون السوريون متساوون في كافة الحقوق والواجبات بمعزل عن قوميتهم وإثنيتهم ودينهم وطائفتهم ومنطقتهم وجنسهم واتجاههم السياسي، مع الغاء كل الاجراءات التمييزية التي جرت وتجري في سوريا على أساس القومية والإثنية والدين والطائفة والجنس والاتجاه السياسي.

سادسا: العلمانية التي نراها هي علمانية فصل الدين عن الدولة، وحيادية الدولة تجاه الأديان والطوائف والاتجاهات السياسية، كما أن الدولة لا تبنى على أساس الدين أو الطائفة أو القومية أو الاتجاه السياسي، بل يجب أن تكون فوق كل هذه السقوف.

الانتصار الناقص

- سمير سالم –

على مدار سنوات منذ العام 2011 وحتى 8 كانون الأول 2024، ظلّ النظام الأسدي يتباهى بتحقيق انتصارات عسكرية توسع رقعة سيطرته، أو حتى "بإعادة تموضع ألمعي" من طرف قواته، دون أنْ تفضي هذه "الانتصارات والألمعية" في نهاية المطاف سوى إلى سقوط مدو، انتهى بانهياره مع تغيّر المعادلات الدولية–الإقليميّة نتيجة لتبعات ما بعد الحرب الأوكرانية عام 2022 وحروب ما بعد 7 أكتوبر 2023، إذ مضى بقتل السوريين وتهجيرهم وإفقارهم ليصل إلى تعفن داخلي جعل المشهد الأخير له عجيبًا وسرياليًا إلى أقصى حد.

لم تغيّر الأعمال العسكرية التي استمرت طيلة هذه السنوات من الواقع السوري فعلًا. فالتجارب التاريخيّة تثبت أنّ العمل العسكريّ مهما اتسع مداه وبلغت جذريته، لا يحلّ أزمة بنيويّة مثل الأزمة السورية. هنا، ربما علينا أنْ نعيد ترتيب الأوراق بعد تسارع الأحداث الهائل الذي شهدناه في الأيام المنصرمة منذ 6 كانون الثاني 2026 الذي يشي بأنّ ما حدث لم يكن وليد اعتداء مفاجئ من طرف على آخر تتالت الانتصارات العسكرية من بعده، بل هو إعادة رسم لخريطة نفوذ داخل سوريا وإشهار انتهاء دور ظلت (قوات سوريا الديمقراطية– قسد) منوطة به على مدار سنوات منذ تأسيسها عام 2015.

لا يخفى على أحد أنّ الهيمنة الأميركية تتجلى في الآونة الأخيرة بفجاجة غير مسبوقة، وتتعامل مع العالم بوصفه ملكية عقارية لها، دون اكتراث لأي مفاهيم عن سيادة أو قانون دوليّ أو شرعيّة، وليس الميدان السوري بالبعيد عن هذا السياق. فعلى الرغم من أنّ سوريا دولة طرفية ومفقرة، غير أنها تكتسب أهميتها من موقعها الجغرافي كنافذة إلى البحر المتوسط وممر لأنابيب النفط والغاز من الشرق الأوسط إلى أوروبا كبديل عن أنابيب الطاقة الروسية وجارة لدودة للكيان الصهيونيّ. وواضحٌ من الاجتماع الذي جرى في أربيل، في 17 كانون الثاني 2026 بحضور مسعود بارزاني ومظلوم عبدي والمندوب السامي العصري، توماس باراك، أنّ الوقائع التي شهدتها الأرض هي إعادة صوغ للمشهد السوري في منحى جديد، تثق فيه الولايات المتحدة بقدرة حكومة الشرع وقواته على أداء ما هو مطلوب منها، دون الحاجة إلى الاستثمار بقوة في أطراف أخرى.

على الرغم أنّ اللحظة قد تبدو تكريسًا لـ" منتصر" لا، ولن، يشق له غبار، في ظلّ تفاقم الهيمنة الأميركية وتمددها، وعلى الرغم من احتفاء السلطة وأنصارها بما يعتبرونه دعمًا أميركيًا، ربما عليهم الانتباه إلى أنّ هذا الدعم كان منذ فترة ليست بالطويلة مخصصًا لمن يرونه "مهزومًا" الآن، وهو الذي ظلّ يراهن حتى الأيام الأخيرة على أنْ ينقذه هذا الداعم ويسعفه على أنْ يحافظ على مكتسباته التي حققها على مدار السنوات الأخيرة. يبقى أنّ هذا الدعم وحجم التدخل هو الدليل الأبرز على اهتراء سوري يقوّض الحدود بين الداخل والخارج، ويسلّم مفاتيح البلاد لمندوب سامي عصري. فالدعم الخارجي وحده ليس كافيًا للنهوض، ولا مناص أمام السلطة من أنْ تسعى إلى اكتساب شرعية داخلية، لا تقوم على نشوة "الانتصارات" والتعبئة الشعبوية، لا سيّما بعد تساقط "أعدائها" واحدًا تلو الآخر.

في حين قد نتفق مع إشارة "الإدارة الذاتية" إلى أنَّ الاعتراف بحقوق الكرد وفق المرسوم الرئاسي رقم 13 لعام 2026 ليس الحلّ الجذريّ للأزمة السورية المستمرة، لا نتفق معها في الرؤية إلى المجتمع السوري بوصفه مكونات هي خليط من أقوام وأديان وطوائف، تبعًا لما تقتضيه المصلحة، ونرى أنّ الأساس يكمن في إعادة صوغ عقد الاجتماعي على أساس الحقوق المتساوية لكل المواطنين، وليس على أساس منح مكونات امتيازات أو مراعاة

"خصوصيات"، والسبيل الأيسر إلى إعادة الصوغ هذه تقوم على مؤتمر وطني جامع، لا للمكونات، بل للاتجاهات، بمشاركة مختلف القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، لرسم مستقبل توافقي لا يؤدي إلى استمرار النزيف السوري.

الواضح في وقت كتابة هذه السطور أنّ القرار قد اتُخذ دوليًا نحو دمج (قسد) وتشعباتها في الدولة، بالسياسية أو الحرب، خصوصًا أنّ التحركات على الأرض بدأت عقب صدور البيان المشترك الذي "تلا الاجتماع الثلاثي بين الولايات المتحدة وإسرائيل وسوريا". وفي حين قد تعدّ بعض الأطراف الوطنية–الديمقراطية ما حدث ضربة قاسية لمشروع يناهض تشكّل سلطة أحادية اللون، فإنّ هذه "الهزيمة" تشكّل فرصة أيضًا، وجرس إنذار يطول صداه الأراضي السورية كافة، لوضع رؤيا سورية شاملة لا تقوم على نظرة إلى المجتمع بوصفه مكونات، بل بوصفه أفراد متساوين.

بالعودة إلى "الانتصار الكبير"، فإنّ إمساك السلطة بزمام الجغرافيا السورية كاملةً يضعها على المحك أمام تحد أكبر وأعمق، إذ يضع قدرتها على فتح المجال العام أمام القوى السياسية والاجتماعية وإطلاق مؤتمر وطني حقيقي وفاعل بعيدًا عن صراع السلاح والنفوذ الخارجي وهو بالوقت نفسه اختبار لقدرتها على التعامل مع الاختلاف والنقد. ويبقى مؤكدًا أنّ ما يبدو "انتصارًا" الآن ليس هو سوى فرصة أخرى، إما للمضي قدمًا في نهج يفضي إلى سوريا مختلفة عن سوريا الأسد، أو إلى إعادة إنتاجها بلباس آخر.

إشكالية تفكك الهويات الفرعية السورية

- المحامي نشأت الطعيمة –

شكّل سقوط نظام الأسد الابن في ٨ كانون الأول عام ٢٠٢٤ نقطة تحول تاريخية في مسار انفجار الهويات الفرعية السورية في مواجهة الهوية الوطنية الجامعة، مما جعل هذا الانفجار هو الأشد إيلامًا وتعقيدًا من أي مسار آخر من الملفات الأخرى الداخلية أو الخارجية التي ورثتها الحكومة المؤقتة ما بعد السقوط والتي تحتاج إلى جهود كبيرة تشاركية للشعب السوري للتعافي منها، كملف المرحلة الانتقالية والعدالة الانتقالية وإعادة الإعمار وعودة المهجرين والنازحين إلى منازلهم ومعرفة مصير المغيبين والمفقودين وجبر الضرر لهم والتعافي من الوضع الاقتصادي

والمعيشي المتردي للشعب السوري، وأيضًا ما هو مرتبط بتطبيق القرارات الدولية ذات الشأن بمستقبل سوريا بما فيها التخلص من العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة على الشعب السوري، وأيضًا ما هو مرتبط بمستقبل علاقات الحكومة المؤقتة مع دول العالم. يضاف إلى هذا أيضًا ما هو مرتبط بتطور الصراع العربي السوري–الصهيوني واحتلاله للأرض السورية منذ عام ١٩٦٧، إضافة إلى ما يمكن أن تشكله الاستدارة الكاملة نحو الغرب الأمريكي بسبب الدعم القوي لحكومة الرئيس أحمد الشرع في إنهاء نظام عائلة الأسد الأسود من تاريخ سوريا، فجميع تلك الملفات لا تزال طافية على سطح المشهد السوري وقابلة للتفجير في أي وقت، وفي مقدمتها على المستوى الداخلي ما يعرف بتفكك الهويات الفرعية في علاقتها مع الهوية الوطنية الجامعة، حيث نرى مع تعقد المشهد السياسي في سورية أن أغلب تلك الهويات بتنوعها (الكردية، والدرزية، والعلوية...) قد جنحت نحو العنف غير المسبوق وأصبحت تعيش في نطاق ما حول انتماءاتها ما قبل الوطنية من قومية وعرقية وطائفية ومذهبية. هذا إضافة إلى بروز انتماءات ذات ولاءات فصائلية مناطقية قبلية وعشائرية لم تكن موجودة سابقًا في ركائز النسيج الاجتماعي السوري المتآخي المتعايش في إطار الهوية الوطنية المركزية الجامعة بتنوعها العربي–الكردي الذي يشمل السنة والعلويين والدروز والمسيحيين والتركمان والشركس، ومع ضمان خصوصية كل منهما الثقافية الخاصة، وبدلًا من أن يكون هذا التنوع الثقافي للهويات الفرعية ضمن سوريا مصدر قوة لبناء الدولة المدنية الحديثة الوطنية–الديمقراطية التي تقوم على التعددية السياسية–الثقافية في إطار دستور وطني ديمقراطي تتعايش فيه جميع الهويات وتشكيل هوية وطنية سورية جامعة، ذهب نظام الأسدين الاستبداديين –الأب والابن– خلال أكثر من خمسين عامًا، ومن أجل بسط هيمنته السياسية–الأمنية على المجتمع السوري، ذهب إلى سياسة تمييزية بين الهويات الفرعية عززت الانقسامات بينهم على حساب الهوية السورية الجامعة، حيث أعطى امتيازات لبعضها دون الأخرى، وهمش بعضها الآخر، وتارة أخرى اتهم بعضها أيضًا بالعداء للوطن و"للثورة" و"الارتباط بالخارج" ونكل بها ومارس عليها أشد أنواع التعذيب مما أدى بسبب هذه السياسة الممنهجة إلى أن ينقل هذا التنوع المجتمعي من حالة التعايش والتآخي إلى حالة من الصراعات الداخلية والتفكك المجتمعي السوري وإلى انقسامات بينية وعدائية بين بعضها، فاستطاع النظام البائد وعبر السطوة الأمنية التي فرضها على الجميع أن يوظف تلك الانقسامات لصالح استمرارية سلطته السياسية.

من جهة أخرى، ومع الانفجار السوري عام ٢٠١١، والانهيارات التي حدثت عند السلطة المركزية الأسدية وضعفها في أكثر من منطقة جغرافية سورية، وجدت بعض الهويات الفرعية والتشكيلات العسكرية (الكردية – الدروز – ميلشيات مناطقية أو متطرفة جهادية سنية) وعبر تحالفات عسكرية عابرة لحدود الوطن فرصة لاستعادة هويتها

والتعبير عن نفسها، ومع التحول في المشهد السياسي السوري بعد سقوط نظام الأسد الابن و ضمن المشهدين السياسي والعسكري الفصائلي، ومع الفراغ السياسي الذي حصل بعد 8\12\2024 نجد أيضًا أن التعبير عن استعادة الهويات المقهورة سابقًا لدورها المغيب لم يأخذ مسارات إبراز الهوية الوطنية الجامعة لكل السوريين، وإنما اتجه نحو مسارات تفكيكية أو انفصالية لمفهوم الدولة الموحدة وتم ذلك عبر ميليشيات محلية كما حصل سابقًا في الساحل السوري عند فلول النظام السابق أو ما حصل في الجنوب السوري مع الدعم الخارجي الاسرائيلي أو ما حصل مع (قوات سورية الديمقراطية) التي بسطت سيطرتها بقوة السلاح وبدعم خارجي على شمال شرق سورية وفي مناطق من ريف حلب الشرقي وحيين داخل حلب، ومن ناحية أخرى نجد إعلاميًا عند بعض رموز الحكومة الانتقالية ارتفاع سقف العصبية السنية، وهذا أحد أشكال التجييش الفئوي–الطائفي السياسي بمواجهة الهويات الفرعية الأخرى، وبالتأكيد فإن ارتفاع تلك العصبية لا يشكل مسارًا طبيعيًا لاستعادة الهوية السورية الجامعة، وإنما يدفع إلى مسارات أكثر انقسامًا في المجتمع وأكثر حدة من السابق.

من المؤكد أن سقوط نظام عائلة الأسد الابن شكل فرحة عامة لدى جميع أطياف الشعب السوري بكافة هوياتهم القومية والدينية والمذهبية والطائفية وقواه السياسية والاجتماعية والثقافية، ومنحهم أملًا كبيرًا في أن تتجاوز السلطة الجديدة الانتقالية أخطاء السلطة البائدة وأن تبادر وبمشاركة جميع السوريين وقواهم المجتمعية للعمل على حل جميع الملفات العالقة الداخلية والخارجية. لكن بعد مضي أكثر من عام على استلامها للسلطة، بدأ الشعب السوري يفقد الامل والثقة بها وبقدرتها على النهوض بسورية من جديد وتبددت تلك الثقة عبر العديد من التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ابتداءً من إصدار الإعلان الدستوري للمرحلة الانتقالية الذي منح سلطات مطلقة للرئيس السوري المؤقت السيد أحمد الشرع واحتكاره للسلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، ووجهت لهذا الإعلان انتقادات عديدة من جميع الهويات السورية وقواها المجتمعية السياسية والثقافية، باعتباره لا يعبر عن تطلعات الشعب السوري نحو دولة وطنية ديمقراطية. ومرورًا بتشكيل الحكومتين، المؤقتة والانتقالية، التي تمت بعيدًا عن التمثيل التشاركي للهويات السورية وممثليها وقواها السياسية والثقافية، وإنما جاءت تعبيرًا عن لون واحد وعن سياسة الأمر الواقع وفق مبدأ (المنتصر هو الذي يقرر)، وأيضًا من طريقة انتخاب المجلس التشريعي للمرحلة الانتقالية التي تمت بأسلوب التعيين وليس الانتخابات من قبل الشعب السوري، ومن كيفية معالجة بعض الانفجارات الطائفية والمناطقية التي أدت إلى تعميق الانقسامات من جديد بدلًا من تبديدها.

ضمن هذا الواقع المؤلم لسوريا، ومن أجل النهوض بسورية وطنية ديمقراطية دولة المواطنة المتساوية، ومن أجل إعادة اللحمة الوطنية بين جميع الهويات السورية، لا بد من إعادة النظر بالعملية السياسية للمرحلة الانتقالية والابتعاد عن أسلوب احتكار السلطة عبر عملية سياسية تشاركية وشاملة للجميع تمثل كافة أطياف المجتمع وقواه السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وأيضًا بمشاركة كافة هوياتهم الفرعية، عبر مؤتمر وطني جامع يكون سيد نفسه لصياغة اعلان دستوري للمرحلة الانتقالية بدلًا من الإعلان الحالي لاختيار حكومة انتقالية لمرحلة انتقالية محددة المدة وجمعية تأسيسية لإدارة المرحلة التشريعية الانتقالية تضع مسودة دستور وطني ديمقراطي عصري متوافق عليه وتدير عملية استفتاء دستوري وانتخاب مجلس تشجيعي دائم وانتخاب رئيس الدولة وفق قانون انتخاب عصري يماشي قوانين الانتخابات الديمقراطية.

الطلاق الجغرافي

- محمد سيد رصاص -

جريدة "الأخبار"، 13\1\2026

هناك حالات من الطلاق الجغرافي الرضائي حصلت في:

1- الهند عام 1947 لمّا وافق جواهر لال نهرو زعيم «حزب المؤتمر»، ومحمد علي جناح زعيم «الرابطة الإسلامية»، على خطة انتقال السلطة البريطانية للهند التي وضعها في حزيران 1947 نائب الملك اللورد مونتباتن، وهو ما قاد إلى إعلان دولتي باكستان والهند في يومين متتابعين بمنتصف آب اللاحق.

2- الاتحاد السوفياتي الذي اتفق ثالوثه الروسي والأوكراني والبيلاروسي على الانفصال الرضائي في يوم 8 كانون الأول 1991، ثم أعلن تفكّكه رسمياً في يوم 26 كانون أول 1991 عبر اتفاق رضائي بين 12 من الجمهوريات السوفياتية، بعد أن وافق المركز السوفياتي بموسكو في أيلول 1991 على استقلال جمهوريات البلطيق الثلاث (أستونيا- لاتفيا- ليتوانيا).

3- في 1 كانون ثاني 1993 تم تفكيك جمهورية تشيكوسلوفاكية رضائياً لتتولد عنها جمهوريتا تشيكيا وسلوفاكيا.

4- في 9 كانون الثاني 2005 تم توقيع «اتفاقية نيفاشا» بين الحكومة السودانية في الخرطوم و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» وهو ما قاد رضائياً، وفقاً لبنود تلك الاتفاقية، إلى فترة انتقالية بدأت في 9 تموز 2005 تضمّنت حكماً ذاتياً لجنوب السودان مع مشاركة الحركة الشعبية في الحكومة المركزية، ثم حصل انفصال الجنوب رضائياً عبر استفتاء لتقرير المصير للجنوبيين قاد إلى إنشاء الدولة الجنوبية بيوم 9 تموز 2011.

هناك حالات أتى فيها الإقرار الاعترافي بالانفصال الجغرافي عبر واقع إرغامي:
-1وهو ما حصل بعد هزيمة الجيش الباكستاني أمام الهند في حرب الأسبوعين بالشهر الأخير من عام 1971 في باكستان الشرقية، التي طالب سكانها البنغال بالانفصال عبر تشكيل حكومة مؤقتة وحرب عصابات لثمانية أشهر قبل أن يتدخّل الجيش الهندي لمساندتهم، عندما قام رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو في اتفاقية سيملا (2 حزيران 1972) مع رئيسة الوزراء الهندية أنديرا غاندي بالاعتراف بجمهورية بنغلادش في النطاق الجغرافي لباكستان الشرقية، وهو ما سمح بأن تأخذ الجمهورية الجديدة مقعدها في منظمة الأمم المتحدة. كان أحد بنود الاتفاقية هو الإفراج عن 93 ألف جندي باكستاني وقعوا أسرى عند الهنود بمن فيهم قائد القوات في باكستان الشرقية الجنرال نيازي.

-2بدأ تفكّك يوغسلافيا كدولة في يوم 25 حزيران 1991 مع إعلان جمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا الاستقلال عن الاتحاد اليوغسلافي الذي كان يسمّى «جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية الاشتراكية» وكانت تضم ست جمهوريات وإقليمين للحكم الذاتي ضمن نطاق جمهورية صربية: «كوسوفو» ذي الغالبية الألبانية، و«فولفودينا» ذي الغالبية المجرية. نشأ تصادم مسلح في الجمهوريتين مع الجيش اليوغسلافي الذي يغلب عليه الصرب. في أيلول، أعلنت جمهورية مقدونيا الاستقلال.

في 29 شباط 1992، تم تنظيم استفتاء في جمهورية البوسنة والهرسك حول الاستقلال قاطعه الصرب بتلك الجمهورية وهم يشكّلون ثلث السكان. بين نيسان 1992 وحتى توقيع اتفاقية دايتون التي اعترفت فيها صربيا-الجبل الأسود باستقلال كرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا والبوسنة بالشهر الأخير من عام 1995، اندلعت الحرب البوسنية بين الثالوث: المسلم-الصربي-الكرواتي بالتوازي مع الحرب في إقليم كرايينا بين الكروات والصرب داخل أراضي جمهورية كرواتيا عند الساحل الأدرياتيكي. في عام 1999 حصلت حرب كوسوفو التي قادت عبر التمرّد الألباني على الصرب إلى حرب بين حلف الأطلسي وجمهورية صربيا التي ظلّت تحتفظ باتحادها الثنائي مع جمهورية الجبل الأسود بالاسم القديم للجمهورية اليوغسلافية.

في 24 أيلول 2000 احتلت يوغسلافيا الفيدرالية (بجمهوريتيها الاثنتين: صربيا والجبل الأسود) مقعدها في الأمم المتحدة ثم تبعتها الجمهوريات اليوغسلافية الأربع الأخرى في حزيران 2001، وقد قدّمت خرائط العضوية للأمم المتحدة حسب خرائط الجمهوريات القديمة اليوغسلافية السابقة. في حزيران 2006، انفصلت جمهورية الجبل الأسود رضائياً عن اتحادها مع جمهورية صربيا.

لم تقد الحروب اليوغسلافية إلى الدماء فقط بل قادت إلى طرح مشكلات ومعضلات أمام القانون الدولي: بناءً على طلب الوسيط لشؤون يوغسلافيا اللورد كارينغتون تم تشكيل لجنة تحكيم بدءاً من تاريخ 27 آب 1991 ولمدة عامين تاليين من قبل وزراء المجموعة الاقتصادية الأوروبية عرفت باسم «لجنة بادينتور» نسبة لرئيسها الفرنسي وكانت خماسية العضوية مع ألماني وإسباني وإيطالي وبلجيكي. قدّمت هذه اللجنة عشرة إفتاءات تحكيمية للمؤتمر حول يوغسلافيا.

كان من تلك الفتاوى القانونية التحكيمية (هناك حالة من وراثة دولة ناتجة من حل جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية الاشتراكية - لايمكن تغيير الحدود بين الجمهوريات الست من دون اتفاقيات رضائية بينها - الصرب والكروات في جمهورية البوسنة والهرسك ليس لهم حق تقرير المصير بل فقط حقوق الأقليات والمجموعات الإثنية - لا يمكن لأي من جمهوريات يوغسلافيا السابقة أن ترث مقعد يوغسلافيا في المنظمات الدولية بل يأخذ كل منها كرسياً جديداً في تلك المنظمات). بناء على التوجهات التي أرستها «لجنة بادينتور» صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 777 في 19 أيلول 1992 والذي اعتبر «جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية الاشتراكية في حالة توقف عن الوجود.«

ثبتت «لجنة بادينتور» الحالة الرضائية لتفكيك الدول ولو أن هذا في الحالة اليوغسلافية قد حصل على إيقاع الدم. كانت لفتاوى تلك اللجنة أبعاد أكبر عندما حدّدت «حق تقرير المصير حصرياً ضمن حدود الجمهوريات الست اليوغسلافية السابقة». لم يقد هذا فقط إلى الرفض الدولي لجمهورية صرب البوسنة المعلنة من طرف واحد وإنما تم الاستناد عليه لصالح جمهورية صربيا عندما أعلن إقليم كوسوفو عام 2008 الاستقلال عن بلغراد بعد استفتاء، وكان رأي «لجنة بادينتور» هو الحائل أمام قبول جمهورية كوسوفو في الأمم المتحدة رغم اعتراف ما ينوف عن مئة دولة بها ومنها الولايات المتحدة الأميركية، ما دامت الحالة الكوسوفية انفصالاً غير رضائي وبالتالي فهو «حق تقرير مصير غير رضائي ولا يقوم على الرضى المتبادل مع المركز بل يجري لتقسيم جغرافيا معترف بها دولياً.«

كانت حالة كوسوفو مثل حالة جمهورية شمال قبرص التركية المعلنة منذ عام 1983، من حيث أنهما يمثّلان خرقاً للحدود المعترف بها دولياً من قبل أعضاء هيئة الأمم المتحدة عندما يتم ليس فقط القبول والاعتراف بالدولة في ذلك المبنى بنيويورك ككيان سياسي-معنوي وإنما أيضاً ككيان جغرافي محدد الحدود (أو موضع نزاع حدودي في نقطة جغرافية كما في حالة لواء اسكندرون بين سوريا وتركيا في الخريطة التي قدّمتها الدولة السورية عام 1945 عند قبول عضويتها في هيئة الأمم المتحدة)، وهو لا يمكن تجاوزه إلا عبر الرضى المتبادل بين أطراف الجغرافيا المتفككة، كما في الأمثلة السوفياتية والسودانية.

أثار المثال اليوغسلافي قضايا عدة: أولاها أن ليس هناك من «دولة وريثة» للدولة القديمة، وهو ما رأيناه في المثال العثماني أيضاً عندما لم تؤدّ معاهدة لوزان عام 1923 مع مصطفى كمال أتاتورك من قبل الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى إلى أن تكون أنقرة وريثة إسطنبول عاصمة الدولة العثمانية، بل عاصمة دولة جديدة هي الجمهورية التركية. في حالة الدولة الهندية المعلنة بيوم 15 آب 1947 كان هناك وراثة لـ«الهند البريطانية» التي تم فصل بورما عنها عام 1937، فيما لم تكن باكستان في تلك الحالة للدولة الوارثة أو التي تمثل استمرارية.

كانت باكستان 1972 وريثة لباكستان 14 آب 1947 وليست بنغلادش. في عملية التفكيك الرضائي للاتحاد السوفياتي اتفقت الجمهوريات الـ12 السوفياتية السابقة على أن يرث الاتحاد الروسي مقعد الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن وأسلحته النووية وديونه والتزاماته. اعتبرت جمهوريات البلطيق الثلاث: ليتوانيا ولاتفيا وأستونيا أنها استمرار لوضعياتها الثلاث كجمهوريات مستقلة قام ستالين بدمجها بالقوة عام 1940 في نطاق الاتحاد السوفياتي إثر المعاهدة الألمانية-السوفياتية، وأنها ليست استمراراً للحالة السوفياتية السابقة التي كانت عليها بين عامي 1940 و1991.

الآن ومع الحرب الأوكرانية منذ 24 شباط 2022، وقبلها مع الضم بالقوة الروسية لشبه جزيرة القرم وفرض أمر واقع انفصالي في منطقة دونباس بإقليميها لوهانسك ودونيتس منذ عام 2014، تُطرح إشكاليات بفعل ضم القرم الحاصل عام 2014 ثم ضم منطقة دونباس ومعها منطقتي زابوروجيا وخيرسون عبر استفتاءات بالمناطق الثلاث (أو الأقاليم الأربعة) جرت في خريف 2022، إلى روسيا، في حالة من الطلاق الإرغامي لسكان بقعة جغرافية من دولة معترف بحدودها الدولية منذ ولادتها عام 1991 من قبل الأمم المتحدة بما فيه اعتراف الاتحاد الروسي.

وهو ما يمكن أن يزعزع الأسس القانونية لمنظومة الأمم المتحدة التي تقبل بالطلاق الرضائي ولا تقبل بالانفصال الجغرافي الطلاقي الإرغامي (إلا إذا اعترف به من قبل شركاء الجغرافيا)، وخاصة أن الأوكران (ومعهم الأوروبيون وبخلاف مع خطة دونالد ترامب) لا يقبلون ولا يقرّون بالانفصال الإرغامي

الحاصل بفعل القوة العسكرية كما جرى من باكستان لمّا اعترفت بانفصال باكستان الشرقية وتأسيس جمهورية بنغلادش بعد هزيمتها أمام الهند في حرب 1971.

دوغلاس هـ. جونسون، الأسباب الجذرية للحروب الأهلية في السودان: سلام أم هدنة؟

الطبعة الخامسة. أكسفورد: جيمس كوري؛ كمبالا: دار فاونتن للنشر. **236** صفحة.

- **هيئة الترجمة في الحزب الشيوعي السوري(المكتب السياسي) –**

يُعدّ كتاب دوغلاس هـ. جونسون *الأسباب الجذرية للحروب الأهلية في السودان: سلام أم هدنة؟* عملًا تاريخيًا تحليليًا بالغ الإتقان، يتناول الحرب الطويلة الأمد بين شمال السودان وجنوبه. وقد كان لهذا الصراع دورٌ محوري في دفع عدد من الأقاليم الطرفية الأخرى في السودان إلى الدخول في مواجهات مع المركز السياسي للدولة. وفي الطبعة الخامسة من كتابه، يقوم المؤلف بتحديث تشخيصه لاختلالات عدم المساواة في السودان وتاريخ صراعاته الأهلية المتعددة، مضيفًا تأملات حول تنفيذ اتفاقية السلام الشامل لعام 2005.

تتضمن النسخة الحالية من الكتاب مقدمة منقحة، وفصلًا ختاميًا جديدًا، وتسلسلًا زمنيًا محدّثًا للصراع أُدرج في الملاحق. ولم تُحدث هذه الإضافات تغييرًا جوهريًا في تفسير جونسون لتاريخ السودان؛ إذ يقدّم شرحًا واضحًا وموثوقًا لماضي البلاد العنيف وصراعاتها السياسية المستمرة. ويُعدّ هذا النص، ولا سيما في طبعته الخامسة الأكثر اكتمالًا، مدخلًا ممتازًا وموجزًا إلى تاريخ السودان وسياساته، لنجاح السرد في الجمع بين الدقة والعمق، مع الحفاظ على الطابع المتوازن والمتأني. وعلى الرغم من وصفه التفصيلي للأشخاص والأماكن، يحرص جونسون على أن تبقى حججه في متناول جمهور واسع.

في فصول الكتاب الأحد عشر (إضافة إلى المقدمة الجوهرية)، يجادل جونسون بأن الدولة في السودان، منذ القرن التاسع عشر، أقامت علاقة استغلالية مع أطرافها. وقد استمرت السياسات الإقصائية والقمعية عبر مختلف الأنظمة، إذ ساهمت الحكومات المهدية والاستعمارية وما بعد الاستقلال في تكريس أوجه عدم المساواة بين مركز المجتمع وأقاليمه الطرفية. ومنذ استقلال السودان عام 1956، أدى ذلك إلى بروز نواة عربية–إسلامية مهيمنة، متمركزة على طول نهر النيل في شمال السودان، سعت إلى فرض سيطرتها على الأطراف، رغم ما شهدته من انقسامات داخلية ذات طابع طائفي.

يركّز الجزء الأكبر من عمل جونسون على تفاصيل الصراعات المدمّرة بين الدولة المركزية والجنوب، بدءًا من تمرد توريت عام 1955 وصولًا إلى اتفاقية السلام الشامل عام 2005. ويستعرض سعي جنوب السودان إلى تقرير المصير خلال الحرب الأهلية الأولى، والآمال المهدورة لـ«الحكم الذاتي المقيّد «في اتفاقية أديس أبابا، والضغوط التي تعرض لها الرئيس السابق جعفر نميري والتي دفعته في نهاية المطاف إلى التنصل من الاتفاق، ثم عودة الصراع في الجنوب.

كما يقدّم جونسون وصفًا تفصيليًا لحرب 1983–2005، مركّزًا على الاستراتيجيات والتكتيكات، العسكرية والسياسية على حد سواء، لمختلف الفصائل الجنوبية، والحكومة الشمالية، وأحزاب المعارضة الشمالية. ويبرز على وجه الخصوص الانقسامات داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وظهور الحركات المنشقة، وكيف سهّلت الخرطوم هذه العملية على مدار سنوات الحرب. وإضافة إلى ذلك، يتناول جونسون الحوار الذي دار بين قائد الحركة الشعبية الراحل الدكتور جون قرنق وأحزاب المعارضة الشمالية، وهو مسار لم يكتب له النجاح في نهاية المطاف.

وإلى جانب السياسة الداخلية، يضع جونسون السودان في سياق العلاقات الدولية المتغيرة، موضحًا على وجه الخصوص كيفية تفاعل الأنظمة السودانية مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة وقوى أجنبية أخرى. ويخصّص فصلًا كاملًا من الكتاب لتسييس المساعدات الإنسانية في الحروب الأهلية السودانية، موثقًا تلاعب أطراف النزاع بتدفقات المساعدات، التي نظروا إليها باعتبارها أدوات استراتيجية. وفي مواضع عدة، يوحي جونسون بأن الوكالات الدولية المقدّمة للمساعدات—عن قصد أو عن غير قصد—أسهمت في خدمة مصالح الحكومة وغيرها من الجماعات المسلحة. كما تناقش المقدمة والفصل الختامي المساومات الدبلوماسية التي أفضت إلى اتفاقية السلام الشامل، والصراعات السياسية الداخلية التي ميّزت الفترة 2005–2011 التي سبقت استقلال جنوب السودان.

ويتمثل أحد المحاور الأساسية في الكتاب في كيفية استخدام الفصائل المهيمنة للسلطة من أجل صياغة هوية وطنية تضمّ بعض الجماعات الاجتماعية إلى الدولة، بينما تُقصي جماعات أخرى من الاستفادة من مواردها. ففي السودان ما بعد الاستقلال، يرى جونسون أن الحكومات المتعاقبة في الخرطوم نظرت إلى الجنوب أساسًا بوصفه مصدرًا للموارد يُستغل، فيما عومل الجنوبيون باعتبارهم رعايا للدولة لا شركاء في مشروع وطني حقيقي.

وكان إقصاء الجنوب عن التمثيل الحقيقي في الدولة المركزية نتاجًا لتخلفه التنموي خلال الحكم الاستعماري الإنجليزي–المصري، وللطريقة التي شكّلت بها الأنظمة السودانية المتعاقبة مفهوم القومية السودانية. فبإنشاء هوية وطنية ضيقة تستند إلى اللغة العربية والعقيدة الإسلامية، يرى جونسون أن غير العرب وغير المسلمين—بل وكل من طعن في هذا التعريف—أصبحوا موضع شكّ جوهري. ووفقًا له، وفّر ذلك مبررًا لتوسيع رقعة الحرب إلى جبال النوبة والنيل الأزرق، وللطابع الوحشي الذي اتسم به الصراع في هاتين المنطقتين.

يسهم جونسون في تفسير الفشل النهائي لاتفاقية السلام الشامل في توحيد السودان، مشيرًا إلى أن النخبة السياسية الشمالية، سواء داخل حزب المؤتمر الوطني الحاكم أو خارجه، عجزت عن التخلي عن التزامها بإقامة دولة إسلامية، الأمر الذي حال دون نشوء هوية وطنية جامعة. ويضيف أن هذا الفشل تفاقم بسبب استراتيجية الحركة الشعبية لتحرير السودان خلال الفترة الانتقالية للاتفاقية؛ إذ سعت الحركة، بقيادة سلفا كير، إلى ترسيخ سيطرتها على الجنوب والاستعداد لاستفتاء الاستقلال، بدل الانخراط كشريك ائتلافي كامل مع المؤتمر الوطني أو تطوير برنامج وطني كحزب معارض. وفي نهاية المطاف، أسهمت الاستراتيجيات التي انتهجتها نخب الشمال والجنوب—والتي عكست تصورات متباينة لما كان يمكن أو ينبغي أن يكون عليه السودان—في دفع البلاد نحو الانقسام.

ويكشف جونسون أيضًا أن هذا المسار كان متوقعًا لدى غالبية الجنوبيين. ففي مختلف فصول الكتاب، يشير إلى رغبة كثير من سكان الجنوب في تقرير المصير، كما يتجلى في قرار مؤتمر جوبا عام 1954 الاحتفاظ بحق تقرير المصير للجنوب، وفي النداءات »الرمزية «للانفصال التي أطلقتها الحركة الشعبية في سنوات الحرب الأولى، وفي إعلان قادة الحركة الشعبية–ناصر المنشقين سعيهم إلى جنوب مستقل، وفي إدراج مبدأ تقرير المصير في إعلان مبادئ الإيغاد لعام 1993، ثم إدراج الاستفتاء كخيار خروج للجنوب. غير أن السعي إلى تقرير المصير لم يكن حكرًا على الجنوب؛ إذ يصف جونسون نضالات شعوب جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق في إطار جهودهم لتجاوز التهميش وانتزاع تمثيل أوسع في الدولة المركزية، التي عانوا على أيديها إخضاعًا اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا.

واللافت في هذا المسار، وهو ما يفسر استمرار تأثير كتاب جونسون بعد عشر سنوات من صدوره، هو مدى استمرار الرغبة في الحكم الذاتي والنضال من أجل التمثيل في السودان وجنوب السودان. فالصراعات التي تجددت في جبال النوبة والنيل الأزرق قبيل استقلال الجنوب تشهد على استمرار التنافس حول الحكم الإقليمي، كما هو الحال في أزمة دارفور. وعلى الرغم من انفصال الجنوب، فإن مصير هذه المناطق—وبالتالي مصير السودان نفسه—لا يزال غير محسوم.

ولا يزال شكل التمثيل والحكم في جنوب السودان غير واضح المعالم. ففي فصله الختامي، يجادل جونسون بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تُنجز بعد تحولها الكامل من حركة تمرد إلى حزب سياسي. وكما هو الحال غالبًا مع حركات التحرر عند انتقالها إلى الحكم، ثمة إمكانية لأن تستثمر الحركة مزاياها التنظيمية والسياسية الكبيرة مقارنة بالأحزاب الأخرى. وقد تبيّن أن التنافس حول شرعية الحكم يمثل قضية محورية في مرحلة ما بعد الاستقلال. وكما يشير جونسون، فإن المعارضة الجنوبية للحركة الشعبية كانت مكبوحة خلال مفاوضات اتفاقية السلام الشامل والفترة التي تلتها، سعيًا لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في الاستقلال؛ غير أن الدعوات إلى حكومة أكثر شمولًا تزايدت منذ الاستفتاء. وبينما جرى التعبير عن المعارضة للحركة الشعبية أساسًا عبر المسار السياسي، لا يزال خطر العنف الانتقامي قائمًا إذا فشلت الحركة في إشراك طيف متنوع من الأصوات في الحكومة الانتقالية. وقد شكّل قمع المعارضة الداخلية وإقصاء الأطراف عن صنع القرار سمات متكررة في السياسة السودانية، بما في ذلك تاريخ الحركة الشعبية نفسها، ويبقى التساؤل قائمًا حول ما إذا كان هذا النهج سيستمر في جنوب السودان المستقل.

ويختتم جونسون طبعته المحدّثة بالقول إن استقلال جنوب السودان، وإن أنهى النزاع الطويل حول تقرير مصير الجنوب، فإن السلام المستدام سيظل مرهونًا بتطبيق »الحكم الديمقراطي، والمساءلة، والمساواة، والعدالة، واحترام جميع المواطنين «(المادة الأولى من اتفاقية السلام الشامل). ويُعدّ تقييمه بالغ الأهمية لفهم تحديات مرحلة ما بعد الاستقلال في جنوب السودان، حيث تواجه الحكومة الانتقالية عقبات جسيمة تتعلق بفعالية الحكم، مثل الأمن الداخلي وتقديم الخدمات العامة في ظل مستويات مرتفعة من الفقر. وبالنظر إلى الموقع المهيمن للحركة الشعبية في السياسة الجنوب سودانية، فإنها ستؤدي دورًا حاسمًا في تجاوز هذه العقبات وترسيخ مناخ من الحكم الشامل والتعددية السياسية.

ولا يزال من غير الواضح كيف سيتجلى الادعاء المركزي الذي يقدّمه جونسون في كتابه—وهو أن تاريخ السودان تميز بعلاقة استغلالية بين المركز والأطراف—في السودان بعد الانقسام. ويبقى التساؤل مطروحًا حول ما إذا كان النظام الجديد في جوبا سيعيد إنتاج السياسات الإقصائية التي رافقت تفكك السودان، أم أنه سيحقق أخيرًا تطلعات الجنوبيين إلى حكم ذاتي فعلي. كما لا يُعرف بعد ما إذا كان فقدان الجنوب سيؤدي إلى تحوّل في السياسة الشمالية، أم أن الحكومة في الخرطوم، كسابقاتها، ستلجأ إلى مزيد من القسر لإدارة الجماعات القلقة في النيل الأزرق وجبال النوبة ودارفور. ولا يسعى جونسون إلى الإجابة عن هذه الأسئلة، غير أن كتاب *الأسباب الجذرية للحروب الأهلية

في السودان* يظل مع ذلك عملًا أساسيًا يزوّد قرّاءه بالأطر المفاهيمية اللازمة لتحليل الأحداث المعاصرة في ضوء ماضي السودان. ويُعدّ هذا النص مفيدًا على نحو خاص لطلبة الجامعات، والعاملين في مجالات التنمية، وصنّاع السياسات، وغيرهم من القرّاء الجدد على تاريخ السودان وسياساته.

كيرك هاريس

جوناثان هنريكيس

جامعة إنديانا – بلومنغتون

الحرب الأهلية في السودان

بقلم مركز العمل الوقائي

محدث في 6 تشرين الثاني 2025

https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/power-struggle-sudan

- هيئة الترجمة في الحزب الشيوعي السوري(المكتب السياسي) - -

مع دخول الحرب الأهلية منذ15نيسان\إبريل2023عامها الثالث، يظل الطرفان المتصارعان في السودان (الجيش السوداني وقوات الدعم السريع) في صراع قاتل على السلطة. تختلف تقديرات عدد القتلى بشكل كبير، حيث يقترح السفير الأمريكي السابق للسودان أن ما يصل إلى أربعمائة ألف شخص قد قُتلوا منذ بدء النزاع في 15 نيسان 2023. أكثر من أحد عشر مليون شخص قد نزحوا، مما أدى إلى أسوأ أزمة نزوح في العالم. فر أكثر من أربعة ملايين سوداني نازح إلى مناطق غير مستقرة في تشاد وإثيوبيا وجنوب السودان، مما أثقل المعسكرات اللاجئة بشكل كامل. يستمر الأمم المتحدة في الاستنجاد بدعم أكبر، حيث يحتاج أكثر من ثلاثين مليون شخص إلى مساعدات إنسانية، وتفاقم مخاطر الأمن الغذائي يثير "أكبر أزمة جوع في العالم.

في الوقت نفسه ،فشلت جهود الوساطة في انتاج نتائج ،اذ يرفض قادة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وقف عنفهما ،وقد اتخذت الجهات الإقليمية والدولية مواقف متفرقة كأطراف في النزاع ،ومع تدهور الظروف ،حذر كارل سكاو من برنامج الأغذية العالمي قائلا "نحن نفقد الوقت"

الخلفية

خلال النصف الأول من القرن العشرين، كان السودان محمية مشتركة بين مصر والمملكة المتحدة، المعروفة باسم الإدارة المشتركة البريطانية-المصرية.

وقعت مصر والمملكة المتحدة معاهدة تنازل فيها عن السيادة إلى جمهورية السودان المستقلة في عام 1956. أثار التباين الداخلي الشديد بين المنطقة الشمالية الأغنى في البلاد، التي كانت ذات أغلبية عربية ومسلمة، والمنطقة الجنوبية الأقل تطوراً، التي كانت ذات أغلبية مسيحية أو أنيمية، حربين أهليتين، حيث أدت الثانية إلى انقسام البلاد إلى دولتين في عام 2011. قتلت الحرب الأهلية السودانية الثانية، من 1983 إلى 2005، نحو مليوني شخص، مع توثيق واسع للمجاعة والفظائع. في يوليو 2011، انفصلت المنطقة الجنوبية للسودان وشكلت دولة جديدة: جمهورية جنوب السودان.

حددت الديكتاتورية عمر البشير الفترة ما بعد الاستعمار في السودان. استولى البشير على السلطة في انقلاب عام 1989 بعد خدمته في الجيش المصري خلال فترة الإدارة المشتركة، ثم كضابط في القوات المسلحة السودانية، (SAF)

وكرئيس أشرف على الحرب الأهلية السودانية الثانية، وانفصال جنوب السودان، والنزاع في دارفور. اندلعت لاحقاً كإبادة جماعية تستهدف السكان غير (ICC) حرب دارفور في عام 2003، وأدانتها المحكمة الجنائية الدولية العرب، بما في ذلك شعوب الفور والزغاوة والمساليت في غرب السودان. خلال فترة حكمه، فرض البشير تفسيراً صارماً للشريعة،

واستخدم ميليشيات خاصة وشرطة أخلاق لفرض مراسيمه، واضطهد المسيحية، والردة السنية، والشيعة، وأنشطة الأقليات الدينية الأخرى. استمرت حكومة البشير حتى عام 2019

في العقد الأخير من رئاسته، واجه البشير احتجاجات شعبية متزايدة تطالب بالديمقراطية، والوصول إلى الخدمات الأساسية، ونظام حكم جديد.

بلغت الثورة ذروتها بانقلاب في نيسان ونفذه بشكل مشترك الجنرال عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع ،وهي ميليشيا بقيادة محمد حمدان "حميدتي"دقلو.

السابق التالي

تشكل قوات الدعم السريع أقوى مجموعة شبه عسكرية برزت من عصر البشير ،وتطورت من ميليشيا الجنجويد ، وهي مجموعة مسلحة ذات أغلبية عربية، مولها البشير لقمع المتمردين في جنوب السودان والقتال في حرب دارفور. ارتكبت المجموعة هجمات وحشية وجرائم في منطقة دارفور، بما في ذلك النزوح الجماعي، والعنف الجنسي، والاختطاف. أودت السنتان الأوليتان من النزاع في دارفور بحياة أكثر من مئتي ألف شخص، مع أكثر من مئة ألف آخرين منذ عام 2005.

بدعم من البشير تم تنظيم الجنجويد رسميا تحت راية الجيش السوداني كقوة حرس للحدود في 2013 ومنذ ذلك الحين تم استخدامها كمرتزقة للتحالف السعودي في حرب اليمن ،وقوة أمنية مأجورة لقمع الانتفاضات الشعبية ،أصبح قائدها حميدتي أحد أغنى رجال السودان من خلال السيطرة على مناجم الذهب.

قبل عام 2019،وظف البشير قوات الدعم السريع لحمايته من الانقلابات ومحاولات الاغتيال ،رغم ذلك انضمت الميليشيا الى قوات الجيش السوداني في انقلاب 2019 لاسقاط البشير وإقامة حكومة انتقالية ودستور جديد .قاد البرهان المجلس السيادي الانتقالي مع حميدتي كنائبه ،الى جانب قادة عسكريين آخرين وعدة مدنيين.

من بين الأعضاء المدنيين، اختار المجلس عبد الله حمدوك، وهو اقتصادي وخبير في التنمية، رئيساً للوزراء. خلال فترة عمله القصيرة، حاول التخفيف من الاضطراب الاقتصادي الشديد في السودان وعرض الاستقرار للعالم الخارجي.

ومع ذلك، نظم الجيش والدعم السريع انقلابا ضد حمدوك في تشرين الثاني 2021 وعلق الدستور .ردا على ذلك أوقفت المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الإغاثة الملحة من الديون والمساعدات الأخرى للسودان .تصاعدت الاحتجاجات الجماهيرية الطالبة بالعودة الى السيطرة المدنية في الخرطوم.

أُعيد تعيين حمدوك رئيساً للوزراء بشكل مؤقت في تشرين الثاني 2021 بعد موافقته على التنازل عن بعض السلطات الحاكمة للبرهان وحميدتي. ومع ذلك، استقال في يناير 2022، إذ كان المتظاهرون السودانيون غير راضين عن شروط إعادة تعيينه والأعمال العنيفة لقوات الأمن، التي كانت تضرب وتقتل المتظاهرين مراراً. منذ استقالة حمدوك، لم يكن للسودان قيادة مدنية فعالة، مع عمل البرهان كرئيس دولة فعلي. بحلول أوائل 2022، كان البرهان وحميدتي في قمة الحكومة، مع السلطة في توجيه انتقالها الديمقراطي.

أدت المفاوضات طوال عام 2022 حول مستقبل الحكم في السودان إلى اتفاق في ديسمبر 2022 يمهد الطريق لانتقال لمدة عامين إلى قيادة مدنية وانتخابات وطنية. رفض العديد من المواطنين الخطة بسبب الإطار الزمني المتنازع عليه، واحتفاظ قطاع الأمن ببعض السلطات الحكومية بعد الانتقال، وفشل محاسبة البرهان وحميدتي وشخصيات قطاع الأمن الأخرى على العنف. اندلعت الاضطرابات مرة أخرى واستمرت من ديسمبر إلى الربيع، مما أدى إلى قمع عنيف أكبر للمتظاهرين.

برزت نقاط الخلاف الرئيسية مع بدء الحكومة الانتقالية في التفاوض على الخطة.كان الأبرز دور حميدتي وقوات الجيش السوداني.رفع الاتفاق من شأن حميدتي ليصبح مساويا للبرهان ،معترفا به كنائب جنرال كما نادى الاتفاق بدمج الدعم السريع في القوات المسلحة الشرعية في السودان تحت قيادة مدنية في نهاية المطاف،ومع ذلك لم يحدد الاتفاق موعدا نهائيا لدمج الدعم السريع في الجيش السوداني بسبب الخلاف بين البرهان وحميدتي فوت الطرفان موعدا مبكرا في أوائل 2023لتحديد شروط تنفيذ الاتفاق.مما يشير الى توتر حول العلاقة بين القوتين.

مع مرور الأشهر ،استمر الصراع على السلطة بين القوتين ،وبحلول أوائل نيسان انتشرت قوات الجيش السوداني في شوارع الخرطوم أما قوات حميدتي انتشرت في مناطق مختلفة من السودان.في 15 نيسان هزت انفجارات مناطق في الخرطوم ،مصحوبة باطلاق نار كثيف ،واتهم قادتي القوتين بعضهما البعض بافتعال المواجهة.وعمق تورط مجموعة فاغنر والتأثير الأجنبي العسكري ،خاصة من الامارات العربية المتحدة المنافسة في قلب السودان.

ستمر القتال في الخرطوم، وتصاعدت حوادث العنف في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك دارفور. اغتيال حاكم غرب دارفور، خميس عبد الكريم، في حزيران 2023

وعلى الأرجح على يد مسلحي الدعم السريع وواتهم عبد الكريم الدعم السريع بشن هجمات إبادة جماعية متجددة ضد الأقليات في دارفور وذكرتقرير لمنظمة غير حكومية ان اكثر من 235 حريقا أشعل في قرى عبر السودان مع غالبية من قبل ميليشيات في دارفور منذ اندلاع القتال في منتصف أبريل 2023

وثّقت عدة منظمات غير حكومية، بما في ذلك هيومن رايتس ووتش، أدلة على العديد من الفظائع الجماعية المرتكبة طوال النزاع، مما أثار اتهامات بالتطهير العرقي والجرائم الحربية.

في أوائل تشرين الثاني قتلت قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها أكثر من 800 شخص في هجوم دام عدة أيام في ادماتا ،مدينة في غرب دارفور.

عكس هذا الهجوم موجة جديدة من القتل ذات الدافع العرقي تستهدف شعب المساليت في غرب دارفور، حذّر فيليبو غراندي، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

من أن العنف الحالي يمثل الإبادة الجماعية المعترف بها من قبل الولايات المتحدة في دارفور، التي قتلت نحو 300,000 شخص بين عامي 2003 و2005. أفاد بيان للأمم المتحدة في يناير بأن بين عشرة آلاف وخمسة عشر ألف شخص قُتلوا في عام 2023

بسبب العنف العرقي من قبل الدعم السريع وحلفائها في غرب دارفور .سلطت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد الضوء على أدلة تشير الى أن النساء والفتيات اللواتي يبلغن من العمر 14 عاما كن ضحايا للعنف الجنسي المرتكب من قبل الدعم السريع.

يظل الوصول الإنساني مصدر قلق رئيسي للعديد من الجهات الدولية، بما في ذلك الولايات المتحدة، التي دعت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى تفويض تسليم المساعدات عبر تشاد. كانت الظروف في البلاد سيئة بالفعل قبل نيسان 2023 وقد تفاقمت منذ ذلك الحين. قُتل أكثر من 600 شخص في الشهر الأول من القتال، ودمّرت الهجمات المستشفيات والبنية التحتية الحيوية الأخرى.

في آب 2023، أفادت الأمم المتحدة بأن النزاع في السودان "يخرج عن السيطرة" مع استمرار اللاجئين في الفرار من البلاد وانهيار النظام الصحي، مما أثار مخاوف من تفشي الأمراض. أزمة النزوح مقلقة بشكل خاص نظراً

لعدم استقرار الدول المجاورة. ونتيجة لذلك، وصف رئيس الإغاثة الإنسانية والطوارئ التابع للأمم المتحدة "السودان بأنه "واحدة من أسوأ الكوابيس الإنسانية في التاريخ الحديث.".

قراراً يدعو إلى وقف فوري للعنف في السودان. (UNSC) في 8 اذار 2024، أقرّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعد أيام قليلة، وافقت القوات المسلحة السودانية على مفاوضات غير مباشرة مع الدعم السريع،بوساطة ليبيا وتركيا، ومع ذلك، انهارت المحادثات في 11 آذار بعد رفض جنرال

رفيع المستوى في الجيش السوداني اقتراح وقف اطلاق النار مالم تنسحب قوات الدعم السريع من المواقع المدنية.

جاء هذا البيان بعد الجيش السوداني نحو استعادة الخرطوم .ساهمت الطائرات بدون طيار المسلحة الإيرانية جزئيا في نجاحات الجيش .

التطورات الأخيرة

في النصف الثاني من عام 2014أطلق الجيش السوداني هجوما منسقا حول المدن الثلاث الكبرى،:الخرطوم -أم درمان-وبهري ممافاجأ قوات الدعم السريع واستولت على أراضٍ كبيرة في العاصمة لأول مرة منذ سيطرة الدعم السريع في بداية الحرب.

مع بداية عام 2025،تصاعد القتال في ولاية الخرطوم ،حيث استعادت مناطق رئيسة حول العاصمة.في حزيران،طرد الجيش السوداني قوات الدعم السريع من أم درمان،واستعادت مصفاة نفط حيوية شمال الخرطوم،واستعادت السيطرة الكاملة تقريبا على بهري.بالاضافة الى ذلك ،في شباط 2025 أنهت قوات الجيش حصار الدعم السريع الذي دام لعامين في مدينة أبيبد الاستراتيجية ،التي ترتبط بالسكك الحديدية بالخرطوم.

في شباط 2025 اجتمع قادة الدعم السريع وحلفاؤها في نيروبي ،كينيا ،للتقدم في خططهم لانشاء حكومة موازية وقّعوا ميثاقاً يحدد الجوانب الرئيسية لحكومة ما بعد الحرب، بما في ذلك العلمانية، والديمقراطية، وهيكل لامركزي، وجيش وطني موحد. في أوائل آذار،وقعت الدعم السريع دستورا جديدا، مما يشير إلى نيتها اكتساب نفوذ دبلوماسي وشرعية. في الشهر نفسه، تقدّمت الحكومة السودانية بشكوى إلى المحكمة الدولية للعدالة، متهمة الإمارات العربية المتحدة بالتواطؤ في الإبادة الجماعية بسبب دعمها بالأسلحة للدعم السريع.

واصلت قوات الدعم السريع هجماتها على القوات المتمردة المحلية والمدنيين لتعزيز سيطرتها على دارفور واستولت على الفاشر عاصمة شمال دارفور وآخر مدينة رئيسية تحت سيطرة الحكومة في 27 تشرين الأول بعد حصار دام 18 شهرا.

في الأيام التالية، بدأت تقارير عن فظائع واسعة النطاق ارتكبتها قوات الدعم السريع بالظهور، بما في ذلك حالات قتل جماعي، وعنف جنسي، وجرائم أخرى. أثار استهدافها لمجموعات العرقية غير العربية في دارفور مخاوف من الإبادة الجماعية. وفقاً لتقرير من مختبر بحوث إنسانية في جامعة ييل، اكتشفت صور الأقمار الصناعية أجساماً متراصة وتغيراً في لون الأرض، يعتقد الباحثون أنها أدلة على جثث بشرية. تفاقم التقارير عن المجاعة الوضع الإنساني في البلاد، حيث يواجه نحو أربعمائة ألف شخص الجوع المميت.

النص الكامل: ميثاق مجلس السلام

BOARD OF PEACE

لم يذكُر شيء عن غزة، مما يعزز تقرير صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" بأن الولايات المتحدة تتصور أيضا أن تساعد اللجنة في حل نزاعات أخرى حول العالم؛ ويتعين على الدول الأعضاء دفع مليار دولار مقابل مقعد دائم.

2026-01-18

of-peace/ https://www.timesofisrael.com/full-text-charter-of-trumps-board-

- هيئة الترجمة في الحزب الشيوعي السوري(المكتب السياسي) –

فيمايلي النص الكامل لميثاق مجلس السلام، الهيئة الدولية التي يرأسها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

حصلت صحيفة" تايمز أوف إسرائيل" على نص الميثاق وتحققت منه.

ميثاق مجلس السلام (تم التوقيع عليه في 22كانون الثاني\يناير2026في مدينة دافوس بسويسرا)

إنالإعلان عن أن السلام الدائم يتطلب حكما عَملياً، وحلولا مَنطقية، وشجاعة للتخلي عن المناهجوالمؤسسات التي فشلت في كثير من الأحيان؛

إدراكاً أن السلام الدائم يترسخ عندما يتم تمكين الناس من امتلاك مستقبلهم وتحمل مسؤوليته؛

مع التأكيد على أن الشراكة المستدامة والموجهة نحو النتائج، والقائمة على الأعباء والالتزامات المشتركة،هي وحدها القادرة على ضمان السلام في الأماكن التي أثبت فيها السلام لفترة طويلة أنه بعيدالمنال؛

معالتأكيد على الحاجة إلى هيئة دولية لبناء السلام أكثر مرونة وفعالية؛

وعزما عَلى تشكيل تحالف من الدول الراغبة والملتزمة بالتعاون العملي والإجراءاتالفعالة،

انطلاقا مِّن الحكم الرشيد واحتراما لِّلعدالة، يتبنى الطرفان بموجب هذا الميثاق الخاص بمجلسالسلام.

المادة1: المهمة

الفصلالأول - الأهداف والوظائف

مجلسالسلام منظمة دولية تسعى إلى تعزيز الاستقرار، وإعادة إرساء الحكم الرشيد والقانوني،وضمان سلام دائم في المناطق المتضررة أو المهددة بالنزاعات. ويتولى مجلس السلام مهام بناء السلام وفقا لِّلقانون الدولي وبما يتوافق مع أحكام هذا الميثاق، بما في ذلك تطوير ونشر أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها من قبل جميع الدول والمجتمعات الساعيةإلى السلام.

الفصلالثاني

العضوية

المادة2.1: الدول الأعضاء
تقتصرالعضوية في مجلس السلام على الدول التي يدعوها الرئيس للمشاركة، وتبدأ عند إخطارالدولة بموافقتها على الالتزام بهذا الميثاق، وفقاً للفصل الحادي عشر.

المادة2.2: مسؤوليات الدول الأعضاء

(أ) يتم تمثيل كل دولة عضو في مجلس السلام من قبل رئيس دولتها أو حكومتها.

(ب) تدعم كل دولة عضو عمليات مجلس السلام وتساعدها بما يتوافق مع سلطاتها

القانونيةالمحلية. ولا يجوز تفسير أي بند في هذا الميثاق على أنه يمنح مجلس السلام اختصاصا قضائياً دَاخل أراضي الدول الأعضاء، أو يلزُم الدول الأعضاء بالمشاركة في مهمةمحددة لبناء السلام، دون موافقتها.

(ج) تكون مدة عضوية كل دولة عضو ثلاث سنوات كحد أقصى من تاريخ نفاذ هذا الميثاق، قابلةللتجديد من قبل الرئيس. ولا تسري مدة العضوية البالغة ثلاث سنوات على الدول الأعضاءالتي تساهم بأكثر من مليار دولار أمريكي نقدا فّي مجلس السلام خلال السنة الأولى منفاذ الميثاق.

المادة2.3: إنهاء العضوية

تنتهيالعضوية عند أقرب تاريخ من التواريخ التالية: (أ) انتهاء مدة ثلاث سنوات، مع مراعاة المادة2.2(ج) وتجديدها من قبل الرئيس؛ (ب) الانسحاب، بما يتفق مع المادة 2.4؛ (ج) قرارالإقالة من قبل الرئيس، مع مراعاة حق النقض بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء؛ أو (د) حل مجلسالسلام وفقاً للفصل العاشر. وتتوقف الدولة العضو التي تنتهي عضويتها عن كونها طرفاً في الميثاق، ولكن يجوز دعوة هذه الدولة مرة أخرى لتصبح دولة عضو، وفقاً للمادة 2.1.

ج) يعقد مجلس السلام اجتماعات تصويت مرة واحدة على الأقل سنوياً، وفي أوقات وأماكنإضافية يراها الرئيس مناسبة. ويحدد المجلس التنفيذي جدول أعمال هذه الاجتماعات،مع مراعاة إخطار الدول الأعضاء وتعليقاتها وموافقة الرئيس.
(د) يكون لكل دولة عضو صوت واحد في مجلس السلام.

(هـ) يتم اتخاذ القرارات بأغلبية الدول الأعضاء الحاضرة والمصوتة، رهنا بًموافقة الرئيس،الذي يجوز له أيضا ٱلإدلاء بصوته بصفته رئيسا فّي حالة التعادل.

(و) يعقد مجلس السلام أيضا ٱجتماعات دورية غير تصويتية مع مجلسه التنفيذي، حيث يجوزللدول الأعضاء تقديم توصيات وتوجيهات بشأن أنشطة المجلس التنفيذي، ويقدم المجلسالتنفيذي خلالها تقريرا إلى مجلس السلام عن عملياته وقراراته. وتعقُد هذه الاجتماعاتمرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر، ويحدد الرئيس التنفيذي للمجلس التنفيذيزمانها ومكانها
(ز) يجوز للدول الأعضاء أن تختار أن يمثلها مسؤول رفيع المستوى بديل في جميع الاجتماعات،رهنا بًموافقة الرئيس.

(ح) يجوز للرئيس أن يوجه دعوات إلى منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي ذات الصلة للمشاركة في إجراءات مجلس السلام وفقاً للشروط والأحكام التي يراها مناسبة.

المادة3.2: الرئيس

(أ) سيتولى دونالد جيه ترامب منصب الرئيس التدشيني-الافتتاحي inaugural لمجلس السلام، وسيتولى بشكلمنفصل منصب الممثل الافتتاحي للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك وفقاً لأحكام الفصلالثالث فقط.

(ب) يكون لرئيس مجلس الإدارة سلطة حصرية لإنشاء أو تعديل أو حل الكيانات الفرعيةحسب الضرورة أو الاقتضاء لتحقيق مهمة مجلس السلام.

المادة3.3: الخلافة والاستبدال

يعيُنّالرئيس في جميع الأوقات خلفا لّه في منصب الرئيس. ولا يجوز استبدال الرئيس إلا في حالة الاستقالة الطوعية أو نتيجة العجز، وذلك بموافقة بالإجماع من المجلسالتنفيذي، وعندها يتولى خلف الرئيس المعيُنّ منصب الرئيس فوراً، ويتمتع بكافةواجباته وصلاحياته.

المادة3.4: اللجان الفرعية

يجوزللرئيس إنشاء لجان فرعية حسب الضرورة أو الاقتضاء، وعليه تحديد الولاية والهيكل وقواعدالحوكمة لكل لجنة فرعية من هذه اللجان.
يجوزلأي دولة عضو الانسحاب من مجلس السلام بأثر فوري عن طريق تقديم إشعار كتابي إلىالرئيس.

الفصلالثالث - الحوكمة

المادة3.1: مجلس السلام

(أ) يتألف مجلس السلام من الدول الأعضاء فيه.

(ب) يصوت مجلس السلام على جميع المقترحات المدرجة على جدول أعماله، بما في ذلك مايتعلق بالميزانيات السنوية، وإنشاء الكيانات الفرعية، وتعيين كبار المسؤولين التنفيذيين،والقرارات السياسية الرئيسة، مثل الموافقة على الاتفاقيات الدولية والسعي وراء مبادرات بناء السلام الجديدة.

الفصلالرابع - المجلس التنفيذي

المادة4.1: تكوين المجلس التنفيذي والتمثيل

(أ) يتم اختيار المجلس التنفيذي من قبل الرئيس ويتألف من قادة ذوي مكانة عالمية.

(ب) يخدم أعضاء المجلس التنفيذي لمدة عامين، ويخضعون للعزل من قبل الرئيس وقابلين للتجديد وفقاً لتقديره.

(ج) يرأس المجلس التنفيذي رئيس تنفيذي يرشحه الرئيس ويتم تأكيده بأغلبية أصواتالمجلس التنفيذي.

(د) يقوم الرئيسالتنفيذي بدعوة المجلس التنفيذي كل أسبوعين خلال الأشهر الثلاثة الأولى التي تلي إنشائه، وعلى أساس شهري بعد ذلك، مع عقد اجتماعات إضافية حسبما يراه الرئيس التنفيذي مناسباً.

(هـ) تتخُذ قرارات المجلس التنفيذي بأغلبية أعضائه الحاضرين والمصوتين، بمن فيهم الرئيسالتنفيذي. وتنفُذ هذه القرارات فوراً، مع مراعاة حق النقض الذي يتمتع به الرئيس في أي وقت لاحق.

(و) يحدد المجلس التنفيذي قواعد الإجراءات الخاصة به.

المادة4.2: تفويض المجلس التنفيذي

يتولىالمجلس التنفيذي ما يلي:

(أ) ممارسة الصلاحيات اللازمة والمناسبة لتنفيذ مهمة مجلس السلام، بما يتفق مع هذا الميثاق؛

(ب) تقديم تقرير إلى مجلس السلام عن أنشطته وقراراته على أساس ربع سنوي، بما يتوافقمع المادة 3.1 (و)، وفي أوقات إضافية حسبما يحدده الرئيس.

المادة5.1: المصاريف

الفصلالخامس - الأحكام المالية

يتمتمويل نفقات مجلس السلام من خلال التمويل الطوعي من الدول الأعضاء، أو الدول الأخرى،أو المنظمات، أو مصادر أخرى.

المادة5.2: الحسابات

يجوزلمجلس السلام أن يأذن بإنشاء حسابات حسب الحاجة لتنفيذ مهمته. ويأذن المجلسالتنفيذي بوضع آليات الرقابة والإشراف على الميزانيات والحسابات المالية والمدفوعات،حسب الضرورة أو الاقتضاء لضمان نزاهتها.

الفصلالسادس: الوضع القانوني

المادة6

(أ) يتمتع مجلس السلام والكيانات التابعة له بالشخصية القانونية الدولية. ويجب أن يتمتعوا بالأهلية القانونية اللازمة لتحقيق مهمتهم (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر،الأهلية لإبرام العقود، وحيازة والتصرف في الممتلكات غير المنقولة والمنقولة، وإقامةالدعاوى القضائية، وفتح الحسابات المصرفية، واستلام وصرف الأموال الخاصة والعامة،وتوظيف الموظفين).

(ب) يضمن مجلس السلام توفير الامتيازات والحصانات اللازمة لممارسة مهامه ومهام هيئاته التابعة وموظفيه، وذلك بموجب اتفاقيات مع الدول التي يعمل فيها مجلس السلام وهيئاته التابعة، أو من خلال أي تدابير أخرى تتخذها تلك الدول بما يتوافق مع متطلباتها القانونيةالمحلية. ويجوز للمجلس تفويض سلطة التفاوض وإبرام هذه الاتفاقيات أو الترتيبات إلى مسؤولين معينين داخل مجلس السلام و/أو هيئاته التابعة.

المادة7

الفصلالسابع - التفسير وحل النزاعات

ينبغي حل النزاعات الداخلية بين أعضاء مجلس السلام والكيانات والموظفين فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بمجلس السلام من خلال التعاون الودي، بما يتوافق مع السلطات التنظيمية المنصوص عليها في الميثاق، ولهذه الأغراض، يكون الرئيس هو السلطة النهائية فيما يتعلق بمعنى وتفسير وتطبيق هذا الميثاق.

المادة8

يجوزللمجلس التنفيذي أو لثلث الدول الأعضاء في مجلس السلام على الأقل، مجتمعةً، اقتراحتعديلات على الميثاق. تعمُم التعديلات المقترحة على جميع الدول الأعضاء قبل

التصويتعليها بثلاثين (30) يوماً على الأقل. تعتُمد هذه التعديلات بموافقة ثلثي أعضاء مجلسالسلام وتصديق الرئيس. تتطلب التعديلات على الفصول الثاني والثالث والرابع والخامسوالثامن والعاشر موافقة مجلس السلام بالإجماع وتصديق الرئيس. عند استيفاء الشروط ذات الصلة، تدخل التعديلات حيز النفاذ في التاريخ المحدد في قرار التعديل، أو فوراً إذا لم يحدُد تاريخ.

المادة9

الفصلالتاسع - القرارات أو التوجيهات الأخرى

يخوُل رئيس مجلس السلام، الذي يتصرف نيابة عن مجلس السلام، اعتماد قرارات أوتوجيهات أخرى، بما يتوافق مع هذا الميثاق، لتنفيذ مهمة مجلس السلام.

الفصلالعاشر - المدة، والانحلال، والانتقال

المادة10.1: المدة

يستمرمجلس السلام حتى يتم حله وفقاً لهذا الفصل، وعندها ينتهي هذا الميثاق أيضاً.

يحلُ مّجلس السلام في الوقت الذي يراه الرئيس ضرورياً أو مناسباً، أو في نهاية كل سنة فردية،ما لم يجدُده الرئيس في موعد أقصاه 21 تشرين الثاني من تلك السنة الفردية. ويتولى المجلسالتنفيذي وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية جميع الأصول والخصوم والالتزاماتعند حل ٱلمجلس

الفصلالحادي عشر - بدء النفاذ

المادة11.1: بدء النفاذ والتطبيق المؤقت

(أ) يدخل هذا الميثاق حيز النفاذ بمجرد إبداء ثلاث دول موافقتها على الالتزام به. (ب) توافقالدول التي يشتُرط عليها التصديق على هذا الميثاق أو قبوله أو الموافقة عليه من خلالإجراءاتها الداخلية، على تطبيق أحكامه مؤقتاً، ما لم تبلُغ هذه الدول الرئيس وقت توقيعها بعدم قدرتها على ذلك. ويجوز للدول التي لا تطبُق هذا الميثاق مؤقتاً المشاركة كأعضاء غير مصوتين في إجراءات مجلس السلام ريثما يتم التصديق على الميثاق أو قبوله أوالموافقة عليه، بما يتوافق مع متطلباتها القانونية الداخلية، وذلك رهنا بًموافقة الرئيس.

المادة11.2: إيداع الميثاق

يودَعالنص الأصلي لهذا الميثاق، وأي تعديل عليه، لدى الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعيُنّ بموجب هذا الميثاق جهة مَودعة لَه. وتقدُمّ الجهة المودعة نسخة مَصدقة مَن النص الأصلي لهذا الميثاق، وأي تعديل أو بروتوكولات إضافية عليه، إلى جميع الدول الموقعة عليه.

الفصلالثاني عشر: الحجوزات

المادة12

لايجوز إجراء أي تحفظات على هذا الميثاق.

الفصلالثالث عشر - أحكام عامة

المادة13.1: اللغة الرسمية

اللغةالرسمية لمجلس السلام هي اللغة الإنجليزية

المادة13.2: المقر الرئيسي

يجوزلمجلس السلام وهيئاته التابعة، وفقا لًلميثاق، إنشاء مقر رئيسي ومكاتب ميدانية.وسيتفاوض مجلس السلام مع الدولة أو الدول المضيفة، حسب الاقتضاء، بشأناتفاقية المقر الرئيسي والاتفاقيات التي تنظم عمل المكاتب الميدانية.

المادة13.3: الختم

سيكونلمجلس السلام ختم رسمي، والذي سيتم اعتماده من قبل الرئيس.

وإثباتا لًما تقدم، قام الموقعون أدناه، بصفتهم مخولين حسب الأصول، بتوقيع هذا الميثاق.

الفيسبوك موقعنا على

facebook.com/scppb.org

موقعنا على الانترنت

www.scppb.org

موقعنا على الحوار المتمدن

www.ahewar.org/m.asp?i=9135